

عودة

الدستور المصرى

الصادر بالأمر الملكى رقم ٤٢ فى ١٩ إبريل سنة ١٩٢٣

أمر ملكى رقم ٦٧ الصادر فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤<sup>(١)</sup>

بشأن النظام الدستورى للدولة المصرية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ؛

وبما أن الحال يقتضى إلغاء النظام المقرر بالأمر المشار إليه ؛

وبما أنه من أعز أماتينا أن تحيا البلاد حياة دستورية ترضاهما ؛

ونظرا لأنه ، حتى يستبدل بالنظام المذكور نظام آخر ، ينبغى أن يحقق

استمرار قيام نظام الدولة على المبادئ الأساسية التى لم يزل معمولا بها منذ

إنشاء النظام الدستورى فى مصر ؛

أمرنا بما هو آت :

(مادة ١)

يبطل العمل بالنظام المقرر بالأمر الملكى رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ويحل

المجلسان الحاليان .

(مادة ٢)

يظل شكل الدولة ومميزاتها ومصدر السلطات وتوزعها وحقوق المصريين

وواجباتهم كما هى منذ إدخال النظام الدستورى فى مصر .

كما يظل قائما نظام وراثته العرش وحالة الخديو السابق كما قررها الأمر

الملكى الصادر فى ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ والقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٢٢ .

(١) الوقائع المصرية رقم ١٠٥ بتاريخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٣٤

(مادة ٣)

إلى أن ينفذ الأمر الملكي بوضع النظام الدستوري الذي يحل محل النظام المشار إليه في المادة الأولى ، نتولى نحن السلطة التشريعية والسلطات الأخرى التي خص بها البرلمان حتى الآن كما نتولى السلطة التنفيذية . ونباشر هذه السلطات المختلفة بواسطة مجلس وزرائنا ووزرائنا ، وعلى مسئوليتهم طبقا لمبادئ الحرية والمساواة التي كانت دائما قوام النظام الدستوري في مصر .

(مادة ٤)

تعرض المراسيم بقوانين التي تصدر طبقا لأمرنا هذا على البرلمان الجديد في دور انعقاده الأول ، فإن لم تعرض بطل العمل في المستقبل . ولا يجوز ان تنسخ المراسيم بقوانين المعروضة أو أن تعدل الا بقانون .

(مادة ٥)

يبقى نافذا كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام ، وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الأعمال والإجراءات طبقا للأصول والأوضاع التي كانت متبعة في حينها ، وكل ما أنفذه الأمر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ بشرط أن يكون نفاذها متفقا مع ما سبقت الإشارة إليه من مبادئ الحرية والمساواة .

(مادة ٦)

على وزرائنا تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه ،

صدر بسرأى القبة في ٢٢ شعبان سنة ١٣٥٣ ( ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤ )

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

محمد توفيق نسيم

وزير الحفانية

أمين أنيس

وزير المعارف العمومية

أحمد نجيب الهلالي

وزير المالية

أحمد عبد الوهاب

وزير الأوقاف

عبد العزيز محمد

وزير الحربية والبحرية

محمد توفيق عبد الله

وزير الخارجية والزراعية

كامل ابراهيم

وزير الأشغال العمومية والمواصلات

عبد المجيد عمر